# ما مدى استجابة التجارة الخارجية لمفهوم التكامل الاقتصادي؟

معروف جيلالي
جامعة جيلالي ليابس بالجزائر

الأستاذ الدكتور: لبيق محمد البشير
جامعة جيلالي ليابس بالجزائر

## الحلقة ( ٢ )

تُعبِّرُ الأرقامُ الظاهرةُ في الشكلِ التالي على ما يلي : وهي تُعبِّرُ عن التطوُّرِ في مراحلِ التكاملِ الاقتصاديِّ من ١ إلى ٥ :

الرقم ١– منطقةُ التجارةِ الحرَّةِ والتي تنعدمُ فيها القيودُ التعريفيةُ ما بين الدولِ الأعضاء .

الرقم ٢– منطقةُ الاتحادِ الجُمركيِّ والتي تُعتبَرُ أكثرَ تطوُّرٍ من المنطقة ١ .

الرقم ٣– منطقةُ السوقِ المشتركةِ؛ حيث حُرِّيَّةُ تحرُّكِ عواملِ الإنتاجِ ( رأسِ المالِ، والعملِ )

الرقم ٤– منطقةُ الاتحادِ الاقتصاديِّ؛ حيث تُوجدُ فيه سياساتٌ ( ماليةٌ، ونقديةٌ ) متجانسةٌ

الرقم ٥– منطقةُ الاتحادِ النقديِّ أيّ: ( وجود عملةٍ موحّدةٍ ) .

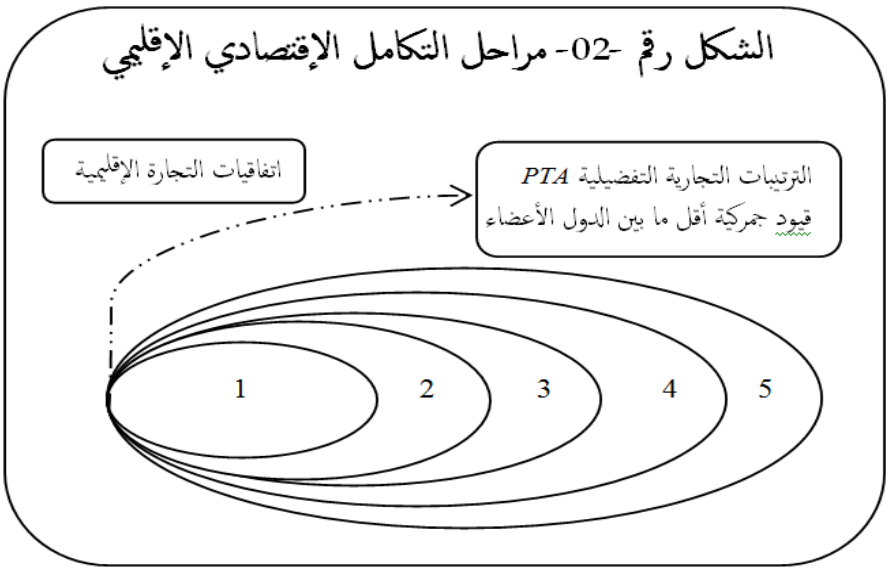

## المُسوِّغاتُ الاقتصاديةُ للتكتُلِ الإقليميِّ:

يُمكِنُ تقييمُ التكتُلِّ الإقليميِّ على أساسِ مدى مساهمتِه في أحدِ المفهومَين: (إيجادِ التجارةِ، أو تحويلِ التجارةِ)؛ حيث يُعتبَرُ "إيجابيًّا" إذا كان الأثرُ الصافي لصالحِ إيجادِ التجارةِ، و"سلبيًّا" إذا كان لصالحِ تحويلِ التجارةِ، وسيُحاولُ الباحثانِ عَرْضَ مِثالٍ يُوضِّحُ آليةَ عملِ هذه النوعيةِ مِن الآثارِ المفيدةِ والمفسِّرةِ؛ وذلك بالاعتمادِ على الفروضِ التالية[1]:

١. التحليلُ يكونُ في الاقتصادِ الجزئيِّ (تقييمُ تأثيرِ تحريرِ التجارةِ على صناعةٍ معيّنةٍ).

٢. افتراضُ وجودِ ٣٠- دول A وB وC تتميَّزُ كلُّ واحدةٍ منها بطلبٍ وعَرضِ سلعٍ متجانسةٍ.

٣. تشكِّلُ الدولتانِ A وB منطقةَ تجارةٍ حُرّةٍ.

٤. سيتمُّ التركيزُ على الدولةِ A باعتبارِها عُضواً في منطقةِ التجارةِ الحرّةِ، ونفترضُ بأنّها (دُولةٌ صغيرةٌ) - تُؤخَذُ بالسعرِ العالَميِّ - كما أنّ الدولَتينِ B وC هما دولتانِ كبيرتانِ؛ حيثُ يتمُّ التصديرُ من A إلى هاتَينِ الأخيرتَينِ، والاستيرادُ منهُما بالأسعارِ السائدةِ فيهما - باعتبارِهما تُحدِّدانِ السعرَ الدوليَّ -.

٥. نفترضُ أنّ الدولةَ A تفرضُ تعريفةً جُمركيّةً محدّدةً على الواردات من الدولتينِ B وC.

٦. الدولةُ C ليستْ عضواً كما تَفرضُ عليها الدولةُ A تعريفةً جمركيةً.

★ تحويلُ التجارةِ (الأثرُ التحويليُّ): يعني أنّ منطقةَ التجارةِ تُحوِّلُ التجارةَ مِن المنتجِ (الأكثرِ كفاءةً) خارجَ المنطقةِ إلى المنتجِ (الأقلّ كفاءةً) داخلَ المنطقةِ، وفي بعضِ الحالاتِ قد يخفضُ تحويلُ التجارةِ الرفاهَ العامَّ، كما يُحسِّنُه في حالاتٍ أُخرى، ونعرضُ فيما يلي كِلتا الحالتَين[1]:

★ حالةُ التأثيرِ على الرِّفاهِ الاقتصاديِّ - حالةُ الإضرارِ بالرَّفاهِ -

يُوضّحُ الشكلُ أدناه منحنيي (العَرضِ، والطلبِ) للدولةِ A وتمثِّل ($p^B$) و($p^C$) من الدولتينِ B وC تباعاً، كما أنّ الدولةَ C يفترضُ أنها في وضعٍ أفضلَ مِن الدولةِ B؛ وحتى يكونُ هذا الافتراضُ واقعيًّاً لابُدَّ من وجودِ تعريفةٍ جمركيةٍ في الدولةِ B أو شكلٍ آخرَ من القيودِ التجاريةِ على الواردات من الدولةِ C، وخِلافاً لذلكَ فإنّ التجهيزاتِ السلعيةَ كافّةً في الدولةِ B يتمُّ استيرادُها من الدولةِ C.

الشكل رقم -03- الأضرار الناجمة عن تحويل التجارة

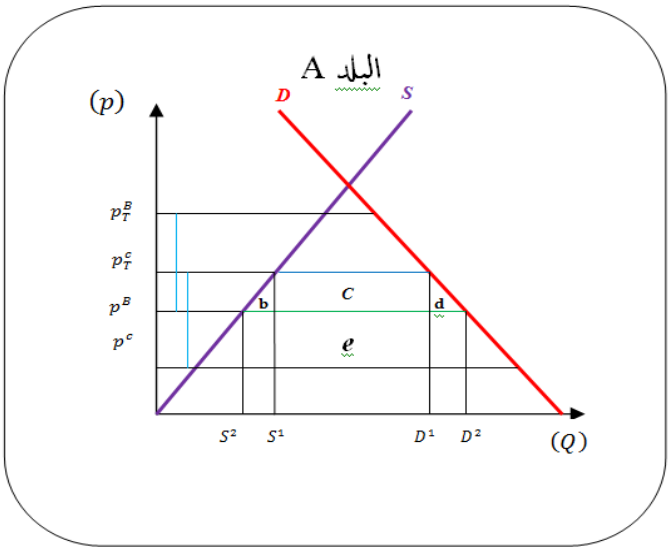


المصدر: سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**،الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، سنة 1994، ص:324.

١. نفترضُ أنّ للدولةِ A تعريفةً جمركيةً محدّدةً $T^B = T^C = T^*$ تُطبّقُ على الواردات من الدولتَينِ B وC؛ حيث أنّها ترفعُ من أسعارِ العَرضِ المحليةِ إلى( $p_T^B$ )و ( $p_T^C$ ) تباعاً، كما أنّ حجمَ التعريفةِ الجمركيةِ مُشارٌ إليه بالخطَّينِ الأزرقَينِ المتوازيينَ؛ حيث: $T^* = p_T^B - p^B = p_T^C - p^C$

٢. في وجودِ التعريفةِ فإنّ منتجَ الدولةِ C أرخصُ فإنّ الدولةَ A ستستوردُ المنتجَ من C ولا تتاجرُ مع الدولةِ B.

٣. يُوضِّحُ الخطُّ الأزرقُ الغامقُ ( $S^1$–$D^1$ ) الواردات، كما تُوضِّحُ المساحةُ ( c–e ) عوائدَ التعريفةِ الجمركيةِ قبلَ الدخولِ في منطقةِ التجارةِ الحرّةِ ( معدّل التعريفة X الكميّة المستوردة ).

٤. نفترضُ الآنَ أنّ الدولتَينِ A وB اتّفقَتا على إنشاءِ ( منطقةِ تجارةٍ حُرَّةٍ ) تُزيلُ التعريفةَ الجُمركيةَ على الواردات من الدولة B.

٥. يترتَّبُ من خلالِ ذلك ما يلي: $(T^B = 0)$

– إلاّ أنّ مستوى ( $T^C$ ) يبقى عند ( $T^C$ ).

– تعادُلُ أسعارُ المنتجاتِ المحليةِ في الدولتَينِ B وCتباعاً( $p^B$ ) و( $p_t^C$ ).

– طالَما أنّ $p^B < p_t^C$ فإنّ الدولةَ A ستستوردُ احتياجاتها من الدولةِ B بعدَ إنشاءِ منطقةِ التجارةِ الحرّةِ لا تستوردُ من الدولة CA.

– عند سعرٍ محلّيٍّ أقلّ سترتفعُ الواردات إلى المستوى الموضّحِ بالخطِّ الأخضَر ( $S^2$–$D^2$ ).

– طالَما أنّ السعرَ الذي تُحدِّدُه التجارةُ الحرّةُ في الدولةِ C يقلُّ عن السعرِ في الدولةِ B يُقالُ بناءاً على ذلك :

**تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة الى المنتج الأقل كفاءة**

٦ . يُلخِّصُ الجدولُ رقم – ٠١ – الآثارَ المترتِّبةَ على الرفاهِ الاقتصاديِّ في حالةِ تحويلِ التجارةِ

| العوامل التي تشكل الرفاه / الرفاه | الدولة A |
|---|---|
| فائض المستهلك | +(a+b+c+d) |
| فائض المنتج | – a |
| العوائد الحكومية | –(c+e) |
| الرفاه الاقتصادي العام | +(b+d)–e |

المصدر : أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، نفس المرجع السابق،ص: 11 .

١ . إيجادُ التجارةِ "خلق" ( الأثرُ الإنشائيُّ ) :

يعني إيجادُ التجارةِ بأنّ إنشاءَ منطقةِ التجارةِ الحُرَّةِ يُوجِدُ فُرصاً تجاريةً ما كان يُمكِنُ أن تُوجَدَ بدُونِ المنطقةِ، وكنتيجةٍ لذلك يظهرُ منتجونَ أكثرَ كفاءةً . وعليه فإنّ مستوى الرفاهِ الاقتصاديِّ العامِّ سوفُ يرتفعُ تحت الظروفِ كافّةً[1] . يُوضِّحُ الشكلُ رقم ( ٤ ) حالةَ إيجادِ التجارةِ بفعلِ إنشاءِ منطقةِ التجارةِ الحرةِ؛ من خلالِ منحنياتِ العَرْضِ والطلبِ للدولة ( A ) .

تُبيِّنُ الأسعارُ ( $p^B$ ) و( $p^C$ ) أسعارَ العَرضِ المرتبطةِ بالتجارةِ الحرةِ للدولتَينِ ( B ) و( C ) تباعاً، ولابُدَّ من ملاحظةِ : أنه يُفترضُ بأنّ الدولةَ ( C ) قادرةٌ على توفيرِ عَرضٍ للمنتجِ بسعرٍ أقلَّ من الدولةِ ( B )، وحتى يكونُ هذا الفَرْضُ واقعيّاً فإنّه لابُدَّ للدولةِ ( B ) أن تفرضَ "تعريفةً جمركيةً" أو أيَّ شكلٍ آخرَ من أشكالِ القيودِ على الوارداتِ من الدولةِ ( C )، وإلاّ فإنّ الدولة ( B )ستستوردُ احتياجاتِها كافّةً من الدولة ( C ) .

**وكنتيجة أشار إليها الأستاذ أحمد الكواز فإنه: حتى يكون التكتل الاقتصادي الإقليمي مبرّرا لابد أن يكون الأثر الصافي لخلق وتحويل التجارة أثرا موجبا على الرفاه الإقتصادي.**

1دومنيك سلفادور : **الاقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993، ص: 99

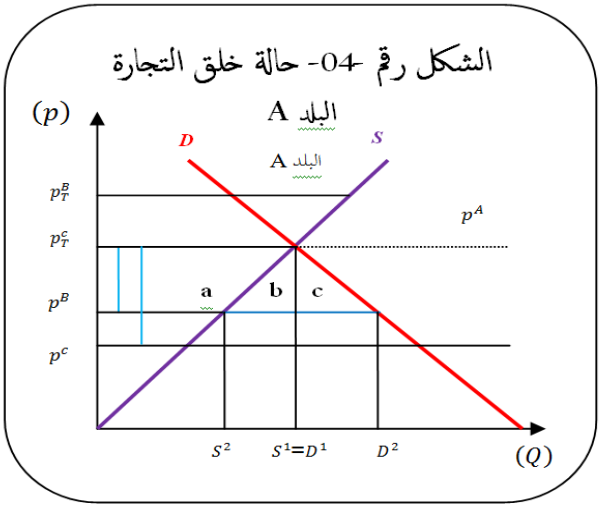


المصدر: محمد أحمد السريتي[1]، **اقتصاديات التجارة الخارجية**،ط١ ،مؤسسة رؤية، الإسكندرية، سنة 2009، ص:186.

١ . نفترضُ الآن أنّ الدولتَينِ A وB قد أنشأتا "منطقةَ تجارةٍ حرّةٍ" أنّ الدولة A أزالتِ التعريفةَ الجمركيةَ على الوارداتِ من الدولة B، في هذه الحالة: $(T^B = 0)$ إلاّ أنّ $T^C$ ستستمرُّ عند $T^*$ وعليه: فإنّ مستوياتِ الأسعارِ المحليةِ للسلَعِ في الدولتَين ( B ) و( C ) تعادُل الآن، $p^B p_T^C$ وطالَما أنّ $p^B < p^A$ فإنّ الدولة A ستستوردُ من الدولة ( B ) بعد قيامِ "منطقةِ التجارةِ الحرّةِ"، وعند سعرٍ محليٍّ أقلّ $p^B$ سترتفعُ الوارداتُ إلى الخطِّ الأزرقِ الممثَّلِ بالقطعة ( $S^2$–$D^1$ )

وبناءاً على ذلكَ: فإنّه طالَما أنّ هناكَ "حركةً تجاريةً" لم تكُنْ موجودةً سابقاً فمَعنى ذلك: أنّ هناك **خلقاً "إيجاداً** للتجارةِ"، كما يُوضِّحُ الجدولُ رقم – ٠٢ – ملخّصاً لأهمِّ آثارِ منطقةِ التجارةِ الحرّةِ على خلقِ التجارةِ.

| العوامل التي تشكل الرفاه / الرفاه | الدولة A |
|---|---|
| فائض المستهلك | +(a+b+c) |
| فائض المنتج | - a |
| العوائد الحكومية | 0 |
| الرفاه الاقتصادي العام | +(b+ c) |

المصدر: أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، نفس المرجع السابق، ص:14.

1محمد أحمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 2009ص:186.

ومن خلالِ تفسيرِ العواملِ المشكّلة للرفاه الاقتصاديِّ، ومدى تأثُّره من خلالِ المعطياتِ السابقةِ إجمالاً، نجَدُ:

٢. **المستهلكونَ في الدولة A**: إنّ الانخفاضَ في أسعارِ السلعِ المستوردةِ، وسلعِ إحلالِ الواردات سيرفعُ من فائضِ المستهلكينَ حسب الجدول رقم ٢.

٣. **المُنتجونَ في الدولة A**: نظراً للأسعارِ التنافسيةِ، فإنّ المنتجَ في الدولةِ A يعاني خسائرَ تخفضُ من الفائض، كما يُؤدِّي الانخفاضُ في الأسعارِ إلى انخفاضِ إنتاجِ المشروعاتِ القائمة(المنتجينَ المحليينَ) ممّا يُضطَّر بعضُها إلى الخروجِ من السوق، ويترتَّبُ عن ذلك انخفاضُ اليدِ العاملة (تسريحُ العُمَّال)، والأرباح.

٤. **حكومةُ الدولة A**: انعدامُ العوائدِ الناجمةِ عن التعريفةِ الجمركية؛ نظراً لإنشاءِ منطقةِ التجارةِ الحرّةِ وبالتالي خسارةِ المداخيلِ الناجمةِ عن هذا المورد.

٥. **الرفاهُ الاقتصاديُّ العامُّ للدولة A**: هو نتاجُ الجمعِ بين (مكاسب، وخسائر) فائضِ المستهلك، وفائضِ المنتج (b+ c)، وتُشيرُ قيمةُ هذا الجمعِ إلى نتيجةٍ مُوجبةٍ ذاتِ مُكوّنَين:

- مكاسبَ موجبةٍ في كفاءةِ الإنتاج (b في الجدولين ١ و٢).
- مكاسبَ موجبةٍ في كفاءةِ الاستهلاك (c في الجدولين ١ و٢).

**الخاتمةُ:**

من خلال دراستنا للأفكارِ المترتِّبةِ عن أهمِّ الدراسات– التي كان الفضلُ فيها لمختلفِ المفكِّرينَ الاقتصاديينَ العالَميينَ؛ والتي تدرسُ مفهومَ التجارةِ الخارجية (الدولية) بنوعٍ من الدِّقّةِ والتمحيص، وكذا أهمِّ العناصرِ المتداخلَةِ معها– نجدُ أنّ مفهومَ التكاملُ (التكتُّل) الاقتصاديِّ يُعتبَرُ من الأفكارِ الحديثةِ في بنائها، والتي نجدُ لها أثراً بليغاً على حركيةِ التجارةِ الخارجيةِ في دولِ العالَم من خلال عُنصُري (الإنشاء "الخلق"، والتحويل) بين مجموعةِ الدولِ المشكِّلة له وسائرِ دولِ العالَم؛ من خلالِ تشكيلِ منطقةِ التجارةِ الحرّة، وذلك تبعاً لـ(فوارقِ عواملِ الإنتاجِ واختلافها)، وكذلك (اختلافِ البيئةِ المنتجةِ والمصدرةِ وفقَ العلاقاتِ الضريبية) التي تجمعُ دولَ التكتُّلِ الاقتصاديِّ في حدِّ ذاتها بين بعضِها البعض، وبين سائرِ دولِ العالَم؛ من خلالِ الفوارقِ في السياساتِ التجاريةِ والضريبيةِ المعتمدَةِ حسبَ كلِّ جهة.

ونجدُ من خلالِ دراستنا: أنّ التكاملَ الاقتصاديَّ له تأثيرٌ بليغٌ على تحديدِ اتجاهِ التجارةِ الخارجية (من وإلى) الدولِ المشكِّلةِ للاتحاداتِ العالَمية؛ من خلالِ الإنشاءِ الذي يؤدِّي إلى بناءِ تجارةٍ في الدولِ التي تنعدمُ فيها عواملُ الإنتاج، وكذلك عاملِ التحويلِ الذي يعني: أنّ منطقةَ التجارةِ تحُوّلُ التجارةَ من المنتجِ (الأكثرِ كفاءةً) خارجَ المنطقةِ إلى المنتجِ (الأقلِّ كفاءةً) داخلَ المنطقة؛ والذي يؤدِّي بدَورِه إلى زيادةِ الرفاهِ الاقتصاديِّ، أو الحدِّ منه حسبَ الظروفِ والعواملِ.